

قرر :

مادة ١ - يفتح اعتقاد إضافي قدره ١٥٠٠ ج (خمسة عشر ألف جنيه) في الباب الأول من ميزانية القسم (٢٦) مجلس الدولة بميزانية الخدمات لسنة المالية ١٩٦٦/٦٥ على أن يؤخذ هذا الاعتقاد الإضافي من وفور ميزانية الخدمات لسنة المذكورة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في
صدر برئاسة الجمهورية في شهر رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٨٧ لسنة ١٩٦٧

في شأن معادلة درجات الكادرات الخاصة بدرجات
الكادر العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلل القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ الخاص بنظام السلكين الدبلوماسي والفنصل المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلل القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية المعدل بالقانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلل القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم الجامعات بالجمهورية العربية المتحدة المعدل بالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلل القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٩ في شأن تنظيم مجلس الدولة المعدل بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٦٤ ،

وعلل القانون رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٥٩ في شأن شروط الخدمة والترقية لضباط القوات المسلحة المعدل بالقانون رقم ١٩٨ لسنة ١٩٦٠ والقانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٦٤ ،

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٧٦ لسنة ١٩٦٧

فتح اعتقاد إضافي بقيمة ٢٠٠٠ ج (٢٠٠٠ جنيه) في ميزانية الهيئة المصرية العامة للطيران لسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلل موافقة مجلس الأمة :

قرر :

مادة ١ - يفتح في ميزانية الأهمال لسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ لميزة المصرية العامة للطيران اعتقاد إضافي بقيمة ٢٠٠٠ ج (٢٠٠٠ جنيه) مليونين من الجنيهات لمواجهة حالة الصرف و مقابل هذا الاعتقاد الإضافي زيادة الموارد (إعارة سد عجز لمواجهة الاستثمارات الخارجية وقروض ومساهمة لمواجهة الاستثمارات الأساسية) بهذا القدر .

على أن يؤخذ من اعتمادات القسم ٤٤ (طوارئ) في ميزانية الخدمات ما يوازي هذه الزيادة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية في

صدر برئاسة الجمهورية في شهر رمضان سنة ١٣٨٧ (٦ ديسمبر ١٩٦٧)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٢٣٧٧ لسنة ١٩٦٧

فتح اعتقاد إضافي قدره ١٥٠٠ ج (١٥٠٠ جنيه) في الباب الأول من ميزانية القسم ٢٦ مجلس الدولة بميزانية الخدمات لسنة المالية ١٩٦٦/١٩٦٥ .

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلل موافقة مجلس الأمة :